مدى فاعلية دور مسرح الجريمة في الكشف عن ملابسات حدوث الجريمة من وجهة نظر العاملين في إدارة البحث الجنائي

إعداد

أ/ أحمد توفيق المجالي

د/ سليم أحمد القيسي

قسم علم الاجتماع، تخصص علم الجريمة، جامعة مؤتة

مدى فاعلية دور مسرح الجريمة في الكشف عن ملابسات حدوث الجريمة من وجهة نظر العاملين في إدارة البحث الجنائي

أحمد توفيق المجالي*، سليم أحمد القيسي

قسم علم الاجتماع، تخصص علم الجريمة، جامعة مؤتة، الأردن.

***البريد الالكتروني:** majaliahmad1969@gmail.com

المستخلص:

استهدفت الدراسة الكشف عن وسائل تفعيل دور مسرح الجريمة في الكشف عن ملابسات حدوث الجريمة، وهي دراسة وصفية اعتمدت على المنهج الوصفي باستخدام أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة والبالغ عددهم الإجمالي نحو (1289) ضابط وضابط صف وفرد في مختلف المحافظات الأردنية، وتكونت عينة الدراسة من (176) ضابط وضابط صف وفرد تم اختيارهم من ثلاثة محافظات أردنية بواقع (44) مفردة من محافظة المفرق، و (101) مفردة من محافظة العاصمة ، و(31) مفردة من محافظة الكرك، واعتمدت الدراسة في تحليل البيانات على البرنامج الإحصائي SPSS واستخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي. وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى فاعلية دور مسرح الجريمة في الكشف عن ملابسات حدوث الجريمة في المجتمع الأردني جاءت بدرجة مرتفعة، وأظهرت النتائج أن من أهم وسائل تفعيل دور مسرح الجريمة والطب الشرعي في الكشف عن ملابسات حدوث الجريمة والتي جاءت بمستوى مرتفع تتمثل في توفير البيئة التكنولوجية الحديثة للعاملين في الطب الشرعي والتحري الأمني في مسرح الجريمة للاستفادة من التطورات الجديدة في عملهم، تطوير القدرات الفنية لدى العاملين في مسرح الجريمة والطب الشرعي بما يتواكب مع التطورات الحديثة في أنماط الجريمة المستحدثة وخاصة الجرائم المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات. وأوصت الدراسة من خلال النتائج التي توصلت لها بالسعي نحو بذل مزيد من الجهود في مجال تفعيل دور مسرح الجريمة في الكشف عن الجرائم، ومنح العاملين في مجال التحري في مسرح الجريمة الصلاحيات القانونية والإدارية التي من شأنها الإسراع في الكشف عن الجريمة، والعمل على تطوير مختبرات أجهزة البحث الجنائي وتزويدها بالأجهزة والمعدات الحديثة الخاصة بمسرح الجريمة والطب الشرعي.

الكلمات المفتاحية: مسرح الجريمة، إدارة البحث الجنائي، التحري الأمني، أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة، الطب الشرعي.

The Effectiveness of the Crime Scene Role in Revealing the Crime Occurrence Circumstances from the Viewpoint of the Criminal Investigation Department Members

Ahmad Tawfeek Al-Majali*, Salim Ahmad Al-Qaisi.

Department of Sociology, Criminology, Mutah University, Jordan.

***Email:** majaliahmad1969@gmail.com

ABSTRACT

The present study aimed to uncover the means of activating the role of the crime scene in uncovering the circumstances of the occurrence of the crime. The study made use of the descriptive method utilizing the method of social survey. The total number of the study sample was about (1289) officers, non-commissioned officers in various Jordanian governorates. The study sample consisted of (176) officers and non-commissioned officer were selected from three Jordanian governorates: (44) from Mafraq governorate, (101) from the Aasema Governorate, and (31) from Karak governorate. The study made use of the SPSS statistical program using statistical descriptive and analytical techniques. The results of the study showed that the level of effectiveness of the crime scene role in uncovering the circumstances of the occurrence of crime in the Jordanian society was high. The results also showed that one of the most important means of activating the role of crime scene and forensic medicine in uncovering the circumstances of the occurrence of the crime is providing the modern technological environment for workers in the forensic medicine and crime scene security investigation, to benefit from new developments in their work, and to develop the technical capabilities of the crime scene and to allow forensic medicine to work in line with the recent developments in the new crime patterns, especially crimes related to information technology, which were at a high level. The study recommended, based on its findings, exerting more efforts in the field of activating the role of crime scenes in uncovering crimes, and to grant workers in the field of crime scene investigation legal and administrative power that would accelerate the detection of crime and developing Forensic research laboratories supplied with modern devices and equipment for crime scenes and forensic medicine.

Keywords: crime scene, criminal investigation department, Criminal Investigation, social survey, forensic medicine.

المقدمة:

تعد الجريمة ظاهرة اجتماعية لازمت المجتمعات البشرية منذ الخليقة وبرزت أول جريمة في البشرية عندما قَتَل (قابيل) أخاه (هابيل)، وقد عانت الإنسانية والمجتمعات في أرجاء المعمورة من انتهاكات متعددة الأشكال إلا أنها جميعا تقع في نطاق الجريمة سواء كانت بالأذى أو التخويف أو التعذيب أو التعنيف أو الإرهاب جميع هذه السلوكيات تصب في مفهوم الجريمة، لذلك فالجريمة ظاهرة توجد في أي مجتمع وتعد جزءاً من بنائه وطبيعته، ولهذا فهي تستمر وتتطور مثلما تتطور الحياة الاجتماعية (طالب، 2016).

في ظل ثورة المعرفة والتكنولوجيا في وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت أصبح العالم يعيش ضمن إطار العولمة، فقد شكل هذا التطور الهائل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية أكثر تعقيداً، مما ساهم ذلك في تعقيد مظاهر ارتكاب الجريمة، بحيث تعددت الطرق والأشكال والأساليب التي يتخذها الفرد في ارتكاب الجريمة مما يشكل ذلك تعقيداً لمسرح الجريمة في شكل السلوك الجرمي المرتكب في ظل الثورة المعرفية والتقنية التي ساهمت في القدرة على اكتشاف أركان الجريمة، وإن كانت الجريمة غير مقصورة على دولة بحد ذاتها، فربما يكون العالم كله مسرحاً لها (البداينة، 2002) .

لقد برز كثير من النظريات الاجتماعية التي تفسر وتدرس العوامل المؤدية إلى ارتكاب السلوك الإجرامي ، وقد حاول كثير من رواد النظريات الاجتماعية تفسير السلوك الإجرامي والتركيز على النواحي البيولوجية، وبعضهم كان يرى أن الظروف الاجتماعية والعوامل البيئية والاقتصادية والوراثية هي العناصر الرئيسة في ارتكاب السلوك الإجرامي (الشاذلي، 2006).

لقد شكلت الأدلة الجنائية أبرز الوسائل التي ساهمت في الكشف عن العديد من الجرائم الاجتماعية، ومن خلال الأدلة الجنائية قد تم التوصل إلى إثبات ومعرفة أركان الجريمة عن طريق مجموعة من الوسائل والطرق مثل طرق استئصال الحمض النووي، وآثار بصمات الأصابع على الأسلحة التي استخدمت في مسارح الحوادث، بالإضافة إلى بصمات العين، حيث ساهمت التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في كشف الحقائق في مجال رفع البصمات والأسلحة والآلات، والقدرة على تحويل البصمات اليدوية إلى نظام البصمات الآلي الذي اختصر الوقت والزمن وساهم بسرعة الإنجاز وخاصة الدول التي تعمل بنظام الحكومات الإلكترونية(الحربي،2012) .

كما ساهم مسرح الجريمة كأبرز نقاط إنطلاق البحث والتحري، بإعتباره أولى المحطات التي يسلكها المحقق بحثاً عن الحقيقة الإجرامية، هذا الأخير الذي يستعين بجملة من الآليات، حيث يلجأ إلى الطب في التشريح وتحديد أسباب الوفاة وزمنها، وعلم البيولوجيا في التعرف على فصائل الدم والحمض النووي والبقع الدموية المختلفة، وعلم البصمات في التعرف على شخصية الفاعل، والعلوم الطبيعية والكيمياء في تحليل المواد العضوية وغيرها(محمد،2015) .

لقد أصبحت مهمة القاضي الجزائي عسيرة تتطلب في بعض الحالات الإطلاع على علوم خارجة عن تكوينه القانوني، وبات من الضروري الإستعانة بأهل الخبرة و الإختصاص لكشف الغموض عن الفعل المجرم المرتكب خاصة إذا ما تعلق الأمر بشؤون علمية أو طبية أو بيولوجية من تاريخ وقوع الجريمة إلى غاية توقيع العقاب على مرتكبها، وهذا ما جعل الدراسات العلمية الحديثة في مجال مكافحة الجريمة قد أضافت الكثير من النظريات

والتقنيات المتطورة ذات الصلة الوثيقة بكشف الجرائم والعملية الإثباتية، فتطبيق العلم في حل المنازعات سواء الجنائية أو المدنية منها يعين المحققين والقضاة في الوصول إلى الحقيقة.

ثانياً: مشكلة الدراسة

شهد المجتمع الأردني تغييراً جذرياً في النظام الاقتصادي من حيث الأوضاع المعيشية الصعبة وتدني مستوى دخل الفرد، وتدني مستوى الأجور وانتشار الفقر والبطالة في البناء الاجتماعي للمجتمع، مما شكل دافعاً وحافزاً لارتكاب السلوك الجرمي، وتشير البيانات من إدارة المعلومات الجنائية في مديرية الأمن العام في المملكة الأردنية الهاشمية إلى أن حجم الجريمة عام (2018) يشكل حوالي ثلاثة أضعاف ما كانت عليه عام (2017) وبمعدل زيادة سنوية مقدارها (11.59%) (سيناريوهات الأردن، 2018).

وكذلك تشير البيانات من إدارة المعلومات الجنائية أن معدل الجريمة لكل (10) الآف نسمة من السكان خلال العام (2018) بلغ (87) جريمة، بينما في عام (2019) بلغ (82) جريمة، وخلال العام (2018) سجلت (53362) جريمة بزيادة مقدارها (4554)، بنسبة زيادة 9.33% عن العام (2017) الذي سجلت خلاله (48808) جريمة، وبلغت نسبة الجنايات المسجلة خلال العام (2019) (17.93%) والجنح (82.07%) إلى مجمل الجرائم المسجلة خلال هذا العام، وكذلك تبين أن عدد الجرائم الجنائية المرتكبة من قبل العاطلين عن العمل في المملكة عام 2019 بلغ (957) جريمة، بينما في عام 2010 بلغ عدد الجرائم الجنائية (987) جريمة، أما الجرائم الجنحوية المرتكبة من قبل العاطلين عن العمل لعام 2009 بلغ (4266) جريمة، بينما في عام 2019 بلغ عدد الجرائم الجنحوية المرتكبة من قبل العاطلين عن العمل (4391) (التقرير الإحصائي الجنائي، 2019)، ومن الملاحظ أن هذه الزيادة في معدلات الجريمة تدل على وجود عوامل أخرى غير النمو السكاني الطبيعي تتحكم في معدل الجريمة، كالفقر والبطالة والهجرة وغموض مسرح الجريمة، وتتفاوت معدلات الجريمة في المجتمع الأردني من منطقة لأخرى من حيث حجم الجريمة ونمط ارتكابها وقد يعود ذلك إلى تفاوت التنمية وعدم تساوي الفرص، ونتيجة الظروف الاقتصادية التي مر بها الأردن وانخفاض قيمة الدينار الأردني، ظهرت مشكلة الفقر والبطالة كإحدى المشكلات التي تواجه المجتمع الأردني، وتدنى المستوى المعيشي والتعليمي والصحي والخدماتي والإسكاني وغيره، حيث أصبحت تهدد أمن المجتمع واستقراره، وتسبب في زيادة معدلات الجريمة في المجتمع الأردني، وتتحدد مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على مدى فاعلية دور مسرح الجريمة في الكشف عن ملابسات حدوث الجريمة من وجهة نظر العاملين في إدارة البحث الجنائي.

ثالثاً : تساؤلات الدراسة

تسعى الدراسة الحالية للإجابة عن الأسئلة الآتية:

1) ما مدى فاعلية دور مسرح الجريمة في الكشف عن ملابسات حدوث الجريمة من وجهة نظر العاملين في إدارة البحث الجنائي؟

2) هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو فاعلية دور مسرح الجريمة في الكشف عن ملابسات حدوث الجريمة والتي تعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والوظيفية؟

رابعاً: أهداف الدراسة:

1- التعرف مدى فاعلية دور مسرح الجريمة في الكشف عن ملابسات حدوث الجريمة من وجهة نظر العاملين في إدارة البحث الجنائي.

2- الكشف عن الفروق في الإستجابة نحو مدى فاعلية مسرح الجريمة في الكشف عن ملابسات حدوث الجريمة تبعا للخصائص النوعية والوظيفية للمبحوثين.

خامساً: أهمية الدراسة:

1- معرفة الدور المهم لمسرح الجريمة في كشف الجريمة.

2- تتبع التطور العلمي والتكنولوجي في الأدوات المستخدمة في كشف الجريمة

3- تتبع الدراسة تطور البحث الجنائي في التحقيق لكشف الجريمة

4- قلة الدراسات من منظور علم الاجتماع الجنائي للكشف عن الجرائم واستخدام الوسائل الحديثة في هذا المجال.

سادساً: مصطلحات الدراسة:

- **الفاعلية:** وتعرف الفاعلية أنها تعني القدرة على تحقيق الأهداف المرجوة حسب الخطط المرسومة لها. وتعرف الفاعلية إجرائياً بأنها قدرة العاملين في مجال البحث الجنائي على كشف الجرائم بطريقة مشروعة وسريعة، ويعبر عنها كمياً بالتقدير الذي يحدده أفراد عينة الدراسة على المجال المتعلق بفاعلية مسرح الجريمة والطب الشرعي في الكشف عن ملابسات الجرائم في أداة الدراسة.

- **مسرح الجريمة:** هو المكان الذي تقع فيه الحادثة الجنائية أو المكان الذي تنقل له بعض ظواهر الجريمة مثل العثور على جثة المجني عليه أو العثور على أداة الجريمة به، ومسرح الجريمة كما يسمية بعض المحققين أنه الشاهد الصامت الذي يستنطقه المحقق الفطن. أما إجرائياً فيعرف على أنه هو المكان الحقيقي والفعلي الذي اقتحمه فاعل الجريمة، وبالتالي فهو المكان الذي مكث فيه الفاعل أو الفاعلون فترة من الوقت مكنهم من ارتكاب الجريمة، مخلفين وراءهم أثارا تدل عليهم.

- إدارة البحث الجنائي: هو أحد أجهزة الشرطة المتخصصة ويعمل على عدة محاور وركائز أساسية في مجال منع وضبط الجريمة.

سابعاً: حدود الدراسة:

أ- **الحدود المكانية**: تم تطبيق الدراسة في إدارة البحث الجنائي في الأردن.

ب- **الحدود البشرية** : تم تطبيق الدراسة على عينة تكونت من (176) ضابط وضابط صف وفرد في إدارة البحث الجنائي في الأردن.

ج- الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة 2019\ 2020 .

محددات الدراسة:

أ- أدوات الدراسة: استبيان مسرح الجريمة

ب- امكانية التعميم : وتتحدد بمدى تمثيل عينة الدراسة لمجتمع الدراسة.

ثامناً: الدراسات السابقة:

أجرى رشيد(2018) دراسة هدفت التعرف على كيفية التحقيق في الجرائم المستحدثة في عصرنا الحالي، ألا وهي الجرائم المعلوماتية أو الإلكترونية، وذلك نظراً للاستعمال الواسع للحاسب الآلي، إذ أن هناك عدة صعوبات تواجه التحريات والتحقيقات في مثل هذا النوع من الجرائم، تم استخدام المنهج التحليلي من أجل تقديم دراسة تحليلية حول كيفية استخلاص الأدلة المعلوماتية من أجل تعقب الجناة، أظهرت نتائج الدراسة ومن خلال ما تطرقنا إليه في هذا الموضوع الذي تمثل في التحري الجنائي في مسرح الجريمة الإلكترونية توصلت الدراسة إلى تعدد المصطلحات حول تحديد ماهية الجريمة المعلوماتية بحيث نشهد فراغ قانوني من خلال التشريعات الدولية، خشية حصرها في مجال ضيق نظراً لإرتباطها إرتباطاً وثيقاً بالتكنولوجيا الحديثة ولمرونتها وتطورها المستمر، والتعامل مع الدليل الإلكتروني من حيث إجراءات المعاينة والتفتيش والعمل على تقصي الآثار المستخلصة من مسرح االجريمة المعلوماتية والمحافظة عليه وكذا الصعوبات التي تواجه الدليل من حيث أنه غير مرئي ذو طابع إفتراضي ومدى حجية إقتناع القاضي بهذا الدليل، وصعوبة تحديد الجريمة المرتكبة عن طريق الحاسب الآلي عقب حدوثها والعمل على التبليغ عنها إلى الجهات المختصة تختلف عن الجريمة التقليدية ما يصعب إدراك عناصرها وطرق ارتكابها .

دراسة قنديل(2017) " النظرية العامة للبحث الجنائي وأثرها في عقيدة القاضي" والتي هدفت إلى إزالة العوائق والشوائب ما بين حرية البحث الجنائي في كشف غموض الجرائم، وحرية عقيدة القاضي الجنائي جعل ما بينهما طريقاً مستقيماً للاستنباط وإعمال العقل والمنطق وهما لغة التخاطب بينهما. يعتمد عمل رجال البحث الجنائي على الدقة والصدق في أداء مهامهم، بطريقة تكون من شأنها نقل إجراءات البحث التي تمت بالبث المباشر إلى منصة القاضي حتى يكون على بينة بما تم من إجراءات وكيف يتم الاستدلال على الأدلة أو القرائن أو المدلولات من على بساط البحث ونسبها إلى مرتكبي الجرائم وتعزيز ذلك بالتحريات الجدية، حتى يتحقق مبدأ تساند الأدلة .

أما دراسة عطيات(2017) هدفت التعرف على كيفية التعامل التقني والآمن مع أوعية الجريمة الرقمية في مسرح الجريمة لضمان حيدة الدليل المستخلص، فمسرح الجريمة هو مجال واسع ومتجدد، تختلف فيه أوعية الجريمة ومساندتها، والمعرفة العلمية والتقنية لكيفية التعامل مع مسرح الجريمة، بالبحث عن مفردات أوعيتها، وأسماء هذه المفردات وأشكالها وحجومها، كما قدم الكيفية التي يتم بها توثيق مسرح الجريمة الرقمية بالطرق التكنولوجية الحديثة، وفق الأنظمة المتقدمة من تصوير فوتوغرافي وآلي ورسم رقمي لمسرح

الجريمة، والقياس الرقمي لأبعاد المسرح، والأدوات اللازمة للحفاظ على الدليل الرقمي الذي يمكن استخلاصه من خلال أعمال الخبرة لإثبات الجريمة على متهم أو متهمين أو نفيها عنهم.

وقام سكولر(Schuller, 2016) بدراسة العلاقة بين البطالة والجريمة في السويد باستخدام منهجين من التحليل: أولهما يتمثل في استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية للفترة (1988-2004) وثانيهما يتمثل في استخدام بيانات المقاطع العرضية (Cross- Section Data) لمتوسط عامي (1995و 2003)، بالنسبة لنتائج منهج التحليل الأول، أشارت الدراسة إلى وجود أثر موجب للبطالة على الجريمة، أما بالنسبة لنتائج منهج التحليل الثاني، فقد أشارت إلى عدم وجود أثر للبطالة على الجريمة.

وهدفت دراسة دونيس (Donis, 2016) إلى دراسة تأثير البطالة على جرائم الإعتداء على الممتلكات وعلى جرائم العنف التي تم التبليغ عنها لدى الشرطة في فرنسا خلال الفترة (1990-2000) وقد اختبر دونيس فرضية بيكر (Beker, 1968) بأن الميل نحو ارتكاب الجريمة يعتمد على مقارنة التكاليف والمنافع المتوقعة من العمل المشروع وغير المشروع، وقد إستخدم بيانات على المستوى الجزئي والكلي، وجاءت نتائج الدراسة المقطعية دالة على وجود علاقة طردية بين البطالة والجريمة بين الشباب .

3.2 التعقيب على الدراسات السابقة :

بعد اطلاع الباحث على الدراسات السابقة إلا أنه لا يزال يلقى اهتماماً واضحاً في الدراسات الحديثة وقد لاحظ الباحث أن الدراسات تنوعت في عينتها، كما تنوعت الأهداف لتلك الدراسات، فبعضها هدف إلى معرفة دور مسرح الجريمة، كما تعددت الأدوات من استبانات ومقاييس استخدمت في الدراسات ولكنها تشابهت في تصميمها وفي أبعادها، ولاحظ الباحث أن هناك تنوعاً في المنهج البحثي المتبع في الدراسات فمنها ما اتبع المنهج الوصفي التحليلي ومنها ما استخدم دراسة الحالة، وقد استفاد الباحث من هذه الدراسات في إثراء الإطار النظري والأدب السابق، كما استفاد الباحث منها في تطوير أدوات الدراسة المتمثلة في مقياس الدراسة الذي استخدم في الدراسة الحالية، وكذلك فقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في انتقاء المعالجة الإحصائية المناسبة لطبيعة الأسئلة وفي إثراء مناقشة النتائج الخاصة بدراسته. وأما ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة فهو تناولها مدى فاعلية دور مسرح الجريمة في الكشف عن ملابسات حدوث الجريمة من وجهة نظر شريحة مهمة جداً في المجتمع الأردني ألا وهي العاملين في إدارة البحث الجنائي وبهذا فهي تتميز أيضاً بنوعية العينة المختارة.

تاسعاً: الإطار النظري:

يعرف بونجر (Bonger,2012) الجريمة بأنها " فعل يقترف داخل جماعة من الناس تشكل وحدة اجتماعية تضر بمصلحة الجميع أو بمصلحة الفئة الحاكمة، ويعاقب عليه من قبل هذه الجماعة بعقوبة أشد قسوة من مجرد رفضها الأخلاقي .

أما الجريمة من الناحية السوسيولوجية فتعرف بأنها كل فعل يعود بالضرر على المجتمع ويعاقب عليه القانون، والجريمة ظاهرة اجتماعية تنشأ عن إتجاهات وميول وعقد نفسية وعن التأثر بالبيئة الفاسدة، كما تنشأ عن نقص جسمي، أو ضعف عقلي، وإضطراب انفعالي، وتختلف الأفعال التي تجرم من مجتمع لأخر، أما من الناحية القانونية فتعرف الجريمة " بأنها

السلوك المخالف لأوامر ونواهي العقوبات شريطة أن ينص صراحة على تجريم السلوك (Lan,2010)".

وأضاف الحربي(2012) أن الجريمة هي الفعل الذي يرتكب بدون عذر ويحدد الجاني العقابي فيه عن طريق الدولة ويتم تقسيم الأفعال الجرمية إلى جنح (Misdemeanors) وجنايات (Felonies)"، حيث صنف تقرير الإحصاءات الجنائية الأردني الجريمة إلى نمطين: الجنايات، والجنح، وتم إستثناء مخالفات السير، وإعتمد هذا التصنيف على مدى الخطورة ومدى الأذى الذي تلحقه بالمجتمع ونظرة المشرع، كما قسمت جرائم الجنايات إلى ثلاث عشر جناية، والجنح إلى ست وأربعين جنحة (خليفة، 2018).

الإتجاهات النظرية في تفسير الجريمة:-

هناك العديد من النظريات التي تناولت السلوك الإجرامي، مما أدى إلى تعدد الآراء والأطروحات النظرية التي تهدف إلى الوصول لتفسير واقعي للسلوك الإجرامي، حيث يرى عالم الاجتماع إيميل دوركايم (Emile Durkheim) أن البطالة تؤدي إلى تراجعات خطيرة في تصدير الذات الفردية، ومن ثم في حجم ضرورتها للكتلة الاجتماعية القائمة على قيم وسلوكات محددة ومتوقعة، ولإفتكاك حالة العزلة التي يعانيها العاطل عن العمل فإنه وبصفة تلقائية يعمد إلى خلق نسقه والقيم الاجتماعية سواء بصفة فردية، أو من خلال التشارك مع مجموعة من العاطلين عن العمل في إتجاه جماعات منحرفة وفقاً للمعايير القانونية والاجتماعية السائدة مما يؤهله إلى الإقبال على المخدرات والكحول، أو الإتجاه الآخر من خلال سلوكات إجرامية قد تكون تحت ضغوط نفسية قاهرة أو تحت تأثير التخدير، كما أن حالة الأنومية يمكن أن تتخذ صوراً متعددة منها ما يتخذ أبعاداً فكرية وأيدلوجية ودينية، ولعل ظاهرة الأصولية والتشدد الديني من أبرز مظاهر الحالة، إن هذه التحديات الاجتماعية تفرز بصورة مباشرة تحديات أمنية، وكلما زادت البطالة كلما تعمق الإحساس بالدونية والظلم الاجتماعي وإمتهان الكرامة والرغبة في الإنتقام من وضع غير منصف (الوريكات، 2004) .

أما النظريات الصراعية (Conflict- Theories) وبالذات النظرية الماركسية (Marxist Theory) التي رأت أن كل التنظيمات الاجتماعية تعتمد بشكل مباشر على مكانة الشخص في البناء الاجتماعي، فالمكانة الاجتماعية المتدنية والتي تتضمن أبناء الطبقات الفقيرة وبسبب الضغوط الاجتماعية المختلفة تدفع بهم إلى تكوين ما يسمى (الوعي الطبقي) ومن هذا تبدأ عملية الصراع من قبل من يملك وسائل الإنتاج أبناء الطبقات العليا والذين يحصنون أنفسهم بالقوانين لحماية مصالحهم، فيلجأون إلى تجريم كافة أنماط السلوك التي تتعارض مع مصالحهم، وبالتالي نجد الفقراء هم الأكثر تمثيلاً في السجون (علي،2012)

ويرى العالم (ماركس) أن النظرية الصراعية حاولت أن تفسر التغير الاجتماعي بناء على العوامل المادية والاقتصادية، حيث يرى (ماركس) أن السلوك الاجتماعي والأفعال الإنسانية لا يمكن تفسيرها بعيداً عن هذا المعنى، وبما أن المجتمع الأردني يمر بتحولات من المجتمع الريفي المتجانس نحو التصنيع والتحضر، فلا شك أن للعامل الإقتصادي دوراً كبيراً في تباين الأنماط السلوكية بين الناس (الوريكات،2004) .

ويرى ماركس أن المجتمع يتكون من طبقتين متصارعتين من وجهة نظر ماركس فإن إحدى الطبقتين في المجتمع الرأسمالي هي الطبقة الرأسمالية التي تمتلك رأس المال ووسائل الإنتاج، ثم الطبقة العاملة (البروليتاريا) التي لا تملك سوى مجهودها في العمل، وبالتالي فإن الطبقة التي تملك رأس المال أو وسائل الإنتاج هي الطبقة الأقوى والأكثر سيطرة، ليس على المستوى الاقتصادي فحسب، وإنما على المستوى الاجتماعي، وهذه تمتلك حتى وسائل الضبط الاجتماعي وتسخرها لمصلحتها(عطيات، 2017).

أما وليام بونجر (William Bonger) أكد وجود علاقات قوية بين الظروف الاقتصادية والسلوك الجرمي، وأن التطور الاقتصادي يلازمه تطوراً في مجال الجريمة، وقد هاجم بونجر النظام الرأسمالي وقال أن المجتمع الرأسمالي يستغل الطبقية والإنسان واستخدام الأطفال الصغار وتشغيل النساء، وكل هذه العوامل تترك آثاراً سلبية على المنظمات الاجتماعية القائمة في المجتمع، ويرى بونجر أن كثافة السكان والعيش في ظروف صحية سيئة وانخفاض مستوى الدخل وفقدان العناية بالأطفال ونقصان التعليم وعدم تكافؤ الفرص يؤدي إلى التفكك الأسري والاجتماعي، وبالتالي تؤدي إلى ارتكاب السلوك الجرمي، وأن النظام الرأسمالي يدفع الفقراء إلى ارتكاب السلوك الجرمي (Bonger, 2012) .

كما أكد بعض العلماء أن الفقر من أهم العوامل التي تدفع إلى الجريمة، فهناك ظواهر عدة ترتبط بالفقر مثل المرض والبطالة والتشرد وغير ذلك من أوجه عدم التكيف الاجتماعي، وهذا ما أكدته الدراسات في كل من إنجلترا وأمريكا لإثبات أثر الفقر على الجريمة، من هذه النتائج التي أسفرت عنها تلك الدراسات إرتفاع نسبة الجريمة في أوقات يسود فيها العسر، كما أن الفقر والبطالة هما العاملان الأساسيان في إحداث السلوك الإجرامي (علي، 2012) .

أما بالنسبة لمسرح الجريمة فقد إختلف علماء علم الإجرام حول تعريفه، حيث اعتبره البعض مكان ارتكاب الجريمة، ومنهم من مده إلى كل الأماكن التي تحوي الأدلة الجنائية، وتساعد المحقق على كشف الحقيقة، في حين يرى البعض الآخر ضرورة التوسع في مفهوم مسرح الجريمة حيث يحدد بأنه المكان أو مجموع الأماكن التي تشهد مراحل الجريمة من إعداد، تحضير وتنفيذ والذي تنبثق منه كافة الأدلة بحيث أنه ليس بالضرورة أن يكون مسرح الجريمة الابتدائي هو مكان وقوع الجريمة، فقد تحدث الجريمة في مكان يصاب فيه الضحية، ثم يتحامل على نفسه ويتحرك من ذلك المكان إلى مكان آخر يلفظ أنفاسه الأخيرة به، أو قد ينقله الجاني بعد قتله إلى مكان آخر محاولاً إخفاء جثمانه حتى لا يكتشف أمره، ومن ثم فمكان تواجد الجثة يعتبر مسرح الحادث الإبتدائي، والذي قد يقود إلى مسرح الجريمة الحقيقي بعد فحصه وتقصي جميع الآثار العالقة به(علي،2012) .

عرفه فرج (2013) على أنه " يمثل أحد الأضلاع الأربعة للجريمة (الجاني والمجني عليه وأداة الجريمة والمسرح)، فهو مستودع أسرارها فعليه تقع الجريمة "، في حين إعتبره المعايطة(2008) " نقطة البداية المهمة بالنسبة إلى سلطات التحقيق في مجال كشف الجريمة وإزالة غموض الوفاة فهو حسب رأي المختصين يعتبر مستودع أسرار الجريمة الذي قد تنبثق منه الأدلة كافة التي تؤدي في النهاية إلى كشف الحقيقة "

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول أن مسرح الجريمة هو أي "فضاء" مرتبط بالمكان والزمان والمادة إرتكب فيه عمل إجرامي ويضم الأدلة الجنائية التي من شأنها أن توصلنا إلى المرتكب الفعلي والحقيقي للجريمة، ويعتبر تدبيره نقطة إنطلاق كل التحقيقات والتحريات

العلمية والتقنية، وبهذا فإنه يعد ذا أهمية بالغة لكونه يوصل المحقق إلى فهم ثم فك ألغاز الجريمة، وبالتالي تحديد هوية الجاني أو الجناة " .

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث تم الاعتماد على منهج المسح الاجتماعي بأسلوب المعاينة، وقد تم بناء أداة الدراسة الميدانية "الإستبيان" والتي جرى تطبيقها على عينة ممثلة لمجتمع الدراسة المكون من العاملين في إدارة البحث الجنائي والتابعة لمديرية الأمن العام، وذلك بهدف الوصول إلى بيانات تساعد في تحديد مدى فاعلية دور مسرح الجريمة في الكشف عن ملابسات حدوث الجريمة في الأردن.

مجتمع الدراسة وعينتها:

- مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في إدارة البحث الجنائي التابعة لمديرية الأمن العام في الأردن، والبالغ عددهم الاجمالي نحو (1289) ضابط وضابط صف وفرد في مختلف المحافظات الأردنية (الأمن العام، 2020).

ولاختيار عينة الدراسة فقد إعتمدت الدراسة أولاً على اختيار محافظة واحدة من كل إقليم جغرافي في المملكة بطريقة عشوائية بسيطة، حيث وقع الاختيار على محافظة العاصمة من إقليم الوسط، ومحافظة الكرك من إقليم الجنوب، ومحافظة المفرق من إقليم الشمال، وتم الإعتماد على أسلوب اختيار أفراد العينة الدراسية بالطريقة الطبقية القصدية في إختيار أفراد عينة الدراسة حسب أعداد العاملين في إدارة البحث الجنائي في المحافظات التي تم اختيارها من مجتمع الدراسة، حيث تم تحديد أعداد العاملين في إدارة البحث الجنائي ضمن أماكن عملهم في المحافظات، ومن ثم تم تحديد عدد الاستبانات التي تم توزيعها في أماكن العمل حسب أعداد العاملين فيها، وقد تم تطبيق 200 استبانة لضمان الحصول على نسبة لا تقل عن 10 % من مجتمع الدراسة المستهدف، وبعد إجراء عملية التطبيق، تم استرجاع (184) استبانة، ومن خلال إجراء عملية التدقيق للاستبانات المسترجعة استبعدت (8) استبيانات لم يتوفر فيها البيانات المطلوبة، وبذلك يكون عدد أفراد عينة الدراسة المستهدف (176) ضابط وضابط صف وفرد منهم (46) من محافظة المفرق، و (104) من محافظة العاصمة ، و (34) من محافظة الكرك، وتشكل العينة النهائية ما نسبته 88.0% من عدد الاستبانات التي تم توزيعها، وما نسبته 13.6 % من مجمل أعداد العاملين في البحث الجنائي.

جدول (1):التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب الخصائص العامة

المتغير	الفئات	العدد	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	137	77.84
	أنثى	39	22.16
	المجموع	176	100

المتغير	الفئات	العدد	النسبة المئوية %
المؤهل العلمي	ثانوي فأقل	28	15.91
	دبلوم متوسط	52	29.55
	بكالوريوس	74	42.05
	دراسات عليا	22	12.50
	المجموع	176	100
الرتبة	ضابط	77	43.75
	ضابط صف	62	35.23
	فرد	37	21.02
	المجموع	176	100
عدد سنوات الخبرة	5 فأقل	31	17.61
	10-6	58	32.95
	15-11	62	35.23
	16 فأكثر	25	14.20
	المجموع	176	100

يتضح من الجدول (1) أن عينة الدراسة من فئة الذكور قد شكلوا ما نسبته 77.84 % من حجم العينة، بينما شكلت فئة الإناث ما نسبته 22.16 %. ويتضح أن أفراد عينة الدراسة من التعليم الجامعي "البكالوريوس قد شكلوا النسبة الأكبر بنسبة 42.05 %، ومن المستوى التعليم " دبلوم متوسط" بنسبة 29.55 %، ومن المستوى التعليم " ثانوي فما دون " بنسبة 15.19 %، ومن فئة الدراسات العليا بنسبة 12.50 %، ويتضح من الجدول (1) أن عينة الدراسة من فئة الضباط قد شكلوا ما نسبته 43.75 %، أما فئة ضباط الصف فقد شكلوا ما نسبته 35.23 %، أما فئة الأفراد من عينة الدراسة فقد شكلوا ما نسبته 21.02 %، ويلاحظ من الجدول (1) أن أفراد عينة الدراسة من فئة الخبرة (5 سنوات فأقل) قد شكلوا ما نسبته 17.61 % ، وشكلت الفئة (6-10) سنوات ما نسبته 32.95 %، وشكلت الفئة (11-15) سنة ما نسبته 35.23 %، وأخيراً شكلت الفئة (16 فأكثر) سنة ما نسبته 14.20%.

أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان التي تم بناؤها لجمع بيانات الدراسة الميدانية، وبالإعتماد على المسح المكتبي للدراسات السابقة بموضوع الدراسة مثل دراسة (العرود، 2016)، ودراسة (القرالة، 2016)، ودراسة (طالب، 2016). وقد تضمنت أداة الدراسة بشكلها النهائي الأجزاء التالية:

الجزء الأول: يتضمَّن البيانات الديموغرافية والوظيفية لعينة الدراسة، والتي شملت المتغيرات التالية: الجنس، المؤهل العلمي، الخبرة العملية في العمل.

وتضمن هذا الجزء أيضا إجابات عينة الدراسة نحو أهمية مسرح الجريمة في الكشف عن بعض أنماط الجرائم في المجتمع الأردني.

الجزء الثاني: ويشمل على (40) فقرة حول دور مسرح الجريمة.

4.3 الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة:

أ- الصدق الظاهري "المحكمين":

تم التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة عن طريق عرضها بصورتها الأولية على (6) من الأساتذة أعضاء هيئة التدريس من كليتي العلوم الاجتماعية والعلوم التربوية في جامعة مؤتة، ملحق رقم (ج)، وذلك لأخذ آرائهم حول ما يلي:

1) التحقق من محتوى أداة الدراسة واستيفائها لعناصر موضوع الدراسة.
2) إجراء التعديل أو الحذف أو الإضافة على فقرات محاور أداة الدراسة.
3) مدى تضمين فقرات أداة الدراسة للأفكار والمواضيع المتعلقة بالمحور الخاص بها.
4) مدى الترابط والإنسجام بين فقرات محاور أداة الدراسة.

وقد قام المحكمون بإبداء آرائهم وملاحظاتهم من حيث مدى ملائمة الفقرات، وكذلك تعديل بعض الفقرات وصياغتها بطريق أوضح، وبناء على آراء المحكمين وملاحظاتهم، تم إجراء بعض التعديلات على فقرات الإستبيان، والإنتهاء إلى صياغته بصورته النهائية، ملحق رقم (ب).

ب- صدق البناء الداخلي لأداة الدراسة:

بعد التحقق من الصدق الظاهري لأداة الدراسة، تم إجراء الاختبار الخاص بصدق البناء لأداة الدراسة، وذلك بعد إجراء تطبيق مبدئي لأداة الدراسة على عينة إستطلاعية من مجتمع الدراسة تكونت من (35) مبحوث من مختلف الرتب والإدارات الأمنية من العاملين في إدارة المباحث الجنائية، وبعد تطبيقها وإسترجاعها منهم تم التحقق من صدق البناء للأداة وذلك بحساب معامل إرتباط بيرسون Pearson Correlation بين الفقرات في كل محور والدرجة الكلية للمحور الخاص بها. والجدول (2) يوضح معاملات الإرتباط بين فقرات المحور الأول لأداة الدراسة مع الدرجة الكلية للمحور ككل.

جدول (2):معاملات إرتباط فقرات المحور الأول لأداة الدراسة مع الدرجة الكلية للمحور ككل

رقم الفقرة	معامل الإرتباط	رقم الفقرة	معامل الإرتباط	رقم الفقرة	معامل الإرتباط
1	**0.61	6	**0.62	11	**0.54
2	**0.41	7	**0.54	12	**0.60
3	**0.49	8	**0.55	13	**0.43
4	**0.58	9	**0.58	14	**0.62
5	**0.66	10	**0.70	15	**0.49

**ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$).

يلاحظ من الجدول (2) أن قيم معاملات الإرتباط بين فقرات المحور الأول لأداة الدراسة المتعلق بقياس معرفة فاعلية دور مسرح الجريمة في الكشف عن ملابسات حدوث الجريمة مع الدرجة الكلية للمحور ككل قد تراوحت بين (0.41 – 0.70) وهذه القيم لها دلالتها الإحصائية عند مستوى دلالة (0.01). مما يدل على التجانس الداخلي لفقرات المحور الأول من أداة الدراسة.

ثبات أداة الدراسة:

للتحقق من ثبات أداة الدراسة تم الاعتماد على نتائج تطبيق أداة الدراسة على العينة التجريبية المكونة من (35) مبحوث من مختلف الرتب والإدارات الأمنية من العاملين في إدارة المباحث الجنائية، وقد تم حساب معاملات ثبات الاتساق الداخلي للفقرات باستخدام معادلة كرونباخ ألفا بطريقة حذف الفقرة Cronbach's Alpha if Item Deleted .

1-معاملات الثبات للمحور الأول: والموضح قيمه في الجدول (4).

جدول (4): معامل (كرونباخ ألفا) لقياس ثبات فقرات لمحور فاعلية دور مسرح الجريمة في الكشف عن ملابسات حدوث الجريمة

الفقرات		Cronbach's Alpha if Item Deleted
1	يسهم مسرح الجريمة في زيادة القدرة لدى الأطباء الشرعيين في تحديد الجاني أو الجناة المحتملون أو المشتبه بهم	0.719
2	يسهم مسرح الجريمة في زيادة قدرة المحققين وضابط الشرطة والادعاء العام على إستخلاص الأدلة الجنائية الدقيقة بالجريمة	0.715
3	يسهم مسرح الجريمة في توثيق وحفظ الأدلة الجنائية والآثار المستخدمة في إدانة أو تبرئة المتهمين أمام القضاء	0.709
4	يساعد مسرح الجريمة في التوصل إلى الحقيقة الكاملة وخدمة العدالة وحل الجرائم الغامضة	0.718
5	لمسرح الجريمة دور كبير في توظيف المعلومات بشكل إيجابي يهدف إلى إيجاد الحلقات المفقودة في عمليات التحري عن المعلومات اللازمة لاكتشاف الجريمة.	0.691
6	يسهم مسرح الجريمة في كسب الخبرة والكفاءة والقدرة لدى المتحرين في الكشف عن الجريمة وإدانة مرتكبيها .	0.741
7	يسهم مسرح الجريمة في توفير الوقت والجهد والتكاليف الناهضة في كشف الأدلة الجنائية المساعده على القبض على مرتكبي الجريمة.	0.696
8	يسهم مسرح الجريمة في زيادة القدرة لدى المتحري الجنائي اقتفاء الأثر ومطابقة الصفات الشخصية للمتهمين كبصمات الأصابع وعلامات العنف في الكشف عن الجريمة.	0.668
9	يعتبر مسرح الجريمة عنصراً أساسياً ومهماً في توجبه وتحديد أساليب وأدوات التحري الجنائي الخاصة بكشف أنماط الجرائم المختلفة.	0.699
10	تحديد الأدلة الجرمية في مسرح الجرية له أهمية في التحقق من صدق شهادة الشهود في القضية.	0.676
11	تساعد المعاينة لمسرح الجريمة على إثبات الآثار البيولوجية التي خلفها ارتكاب الجريمة واكتشاف الحقيقة.	0.683

الفقرات		Cronbach's Alpha if Item Deleted
12	تشكل المعاينة لمسرح الجريمة المرتبة الأولى في الأهمية لعملية الكشف عن عدد الأشخاص المتورطين في ارتكاب الجريمة	0.679
13	يعطي مسرح الجريمة التحري الخيط الأول في البحث عن مرتكبي الجرائم وكشف الأدلة الجنائية.	0.671
14	أرى أن إعادة تمثيل الحادثة الجرمية في مسرح الجريمة له قيمة كبيره في التحقيق والتحري عن عوامل ارتكاب الجريمة.	0.683
15	يسهم مسرح الجريمة في التحقق من أدلة الاتهام أو البراءة للمتهمين في القضايا الجنائية.	0.701
	المحور ككل	0.844

يتضح من الجدول (5) أن معاملات الثبات للمحور الأول والمتعلق بمدى فاعلية دور مسرح الجريمة في الكشف عن ملابسات حدوث الجريمة تتميز بدرجة مرتفعة من الثبات، حيث بلغ معامل الثبات الكلي للمحور (0.844)، وتراوحت قيم معاملات الثبات بين (0.688 – 0.741) مما يعني تمتع المحور الأول من أداة الدراسة بدرجة عالية من الثبات.

وبناءً على ما تقدم من نتائج الصدق والثبات وصدق المحكمين نستخلص أن أداة الدراسة (الإستبيان) تتمتع بإمكانية تطبيقها والإعتماد عليها والوثوق من النتائج التي ستسفر عنها.

إعتمدت الدراسة على تصنيف إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات محاور أداة الدراسة في الجزء الثاني من أداة الدراسة وفقا لتدريج ليكرت الخماسي، وحدد بخمس خيارات حسب أوزانها رقمياً على الفقرات وحسب المستوى العام للمجال على النحو التالي:

1. (موافق بشدة) ويمثل (5 درجات).
2. (موافق) ويمثل (4 درجات).
3. (محايد) ويمثل (3 درجات).
4. (غير موافق) ويمثل (درجتان).
5. (غير موافق بشدة) ويمثل (درجة واحدة).

أما المقياس المستخدم للمحور المتعلق بقياس أساليب دعم دور مسرح الجريمة فتم تحديد الإجابات حسب التدريج التالي:

ويمثل (5 درجات).	1.	(مهمة جداً)
ويمثل (4 درجات).	2.	(مهمة)
ويمثل (3 درجات).	3.	(متوسط الأهمية)
ويمثل (درجتان).	4.	(أهمية قليلة)
ويمثل (درجة واحدة).	5.	(أهمية قليلة جداً)

مع الأخذ بعين الإعتبار أن قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة للإتجاه العام للمحاور والفقرة إجمالاً سيتم التعامل معها لتفسير المتوسطات الحسابية على النحو التالي:

منخفض	متوسط	مرتفع
(2.33 -1)	(3.67-2.34)	(5- 3.68)

وبناءً على ذلك، فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي العام أكثر من (3.68) فيكون المستوى مرتفعاً، أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي (3.67-2.34) فإن المستوى متوسطا، وإذا كان المتوسط الحسابي (1- 2.33) فيكون المستوى منخفضاً.

5.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم معالجة بيانات الدراسة الميدانية، وذلك بإدخالها إلى ذاكرة الحاسب الآلي وعولجت باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS V. 24، وللإجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها، استخدمت الأساليب الإحصائية التالية:

1) مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، إعتماداً على التكرارات والنسب المئوية، ولمعرفة المتوسطات الحسابية لمستوى تقديرات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات محاور الدراسة، وحساب المتوسط الحسابي الموزون للمستوى العام للمجالات، وحساب الإنحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات محاور الدراسة بهدف التعرف على مدى تشتت الإجابات.

2) استخدام اختبار ت (T-Test) للعينات المستقلة لتحديد الفروق الإحصائية بين متوسط الإجابات نحو مجالات الدراسة بإختلاف المتغيرات المستقلة المصنفة إلى مجموعتين.

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول: ما مدى فاعلية دور مسرح الجريمة في الكشف عن ملابسات حدوث الجريمة من وجهة نظر العاملين في إدارة البحث الجنائي؟

للإجابة عن السؤال الأول للدراسة تم أولاً إيجاد المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والمستوى حسب المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة العاملين في إدارة البحث الجنائي على فقرات هذا المحور الأول من أداة الدراسة، في الجدول (5).

جدول (5):المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والترتيب لإجابات عينة الدراسة نحو فاعلية دور مسرح الجريمة في الكشف عن ملابسات حدوث الجريمة

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المستوى	مستوى الفاعلية
4	يساعد مسرح الجريمة في التوصل إلى الحقيقة الكاملة وخدمة العدالة وحل الجرائم الغامضة	3.798	1.01	1	مرتفع
3	يسهم مسرح الجريمة في توثيق وحفظ الأدلة الجنائية والآثار المستخدمة في إدانة أو تبرئة المتهمين أمام القضاء	3.791	0.85	2	مرتفع
2	يعمل مسرح الجريمة في زيادة قدرة المحققين وضابط الشرطة والادعاء العام على إستخلاص الأدلة الجنائية الخاصة بالجريمة	3.765	0.72	3	مرتفع
1	يسهم مسرح الجريمة في زيادة القدرة لدى الاطباء الشرعيين في تحديد الجاني أو الجناة المحتملون أو المشتبه بهم	3.732	1.02	4	مرتفع
5	لمسرح الجريمة دور كبير في توظيف المعلومات بشكل إيجابي يهدف إلى إيجاد الحلقات المفقودة في عمليات التحري عن المعلومات اللازمة لاكتشاف الجريمة.	3.719	0.81	5	مرتفع
13	يعطي مسرح الجريمة التحري الخيط الأول في البحث عن مرتكبي الجرائم وكشف الأدلة الجنائية.	3.713	1.21	6	مرتفع

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المستوى	مستوى الفاعلية
10	تحديد الأدلة الجرمية في مسرح الجريمة له أهمية في التحقق من صدق شهادة الشهود في القضية.	3.700	1.02	7	مرتفع
15	يسهم مسرح الجريمة في التحقق من أدلة الاتهام أو البراءة للمتهمين في القضايا الجنائية.	3.693	1.23	8	مرتفع
8	يسهم مسرح الجريمة في زيادة القدرة لدى المتحري الجنائي واقتفاء الأثر ومطابقة الصفات الشخصية للمتهمين كبصمات الأصابع وعلامات العنف في الكشف عن الجريمة.	3.687	1.21	9	مرتفع
7	يسهم مسرح الجريمة في توفير الوقت والجهد والتكاليف الباهظة في كشف الأدلة الجنائية المساعده على القبض على مرتكبي الجريمة.	3.667	0.91	10	متوسط
14	أرى أن إعادة تمثيل الحادثة الجرمية في مسرح الجريمة له قيمة كبيره في التحقيق والتحري عن عوامل ارتكاب الجريمة.	3.662	0.96	11	متوسط
11	تساعد المعاينة لمسرح الجريمة على إثبات الآثار المادية التي خلفها ارتكاب الجريمة واكتشاف الحقيقة	3.648	1.03	12	متوسط
6	يسهم مسرح الجريمة في كسب الخبرة والكفاءة والقدرة لدى المتحرين في الكشف عن الجريمة وإدانة مرتكبيها.	3.615	1.17	13	متوسط
9	يعتبر مسرح الجريمة عنصراً أساسياً ومهماً في توجيه وتحديد أساليب وأدوات التحري الجنائي الخاصة بكشف أنماط الجرائم المختلفة.	3.605	1.22	14	متوسط

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب المستوى	مستوى الفاعلية
12	تشكل المعاينة لمسرح الجريمة المرتبة الأولى في الأهمية لعملية الكشف عن عدد الأشخاص المتورطين في ارتكاب الجريمة	3.598	1.00	15	متوسط
-	**المستوى العام لفاعلية مسرح الجريمة في الكشف عن ملابسات حدوث الجريمة**	3.701	0.75	-	مرتفع

تظهر النتائج الواردة في الجدول (5) المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإجابات العاملين في إدارة البحث الجنائي على فقرات محور فاعلية دور مسرح الجريمة في الكشف عن ملابسات حدوث الجريمة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، قد جاءت بمستوى مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإجابات عينة الدراسة (3.701)، بإنحراف معياري (0.75)، وتشير هذه النتيجة إلى أهمية دور مسرح الجريمة في الكشف عن ملابسات حدوث الجريمة. وبشكل تفصيلي يمكن توضيح مستوى فاعلية دور مسرح الجريمة في الكشف عن ملابسات حدوث الجريمة في المجتمع الأردني في ضوء إجابات أفراد عينة الدراسة والمبينة في النتائج الواردة في جدول (18) حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة بين الوسط الحسابي (3.798) على الفقرة رقم (4)، والوسط الحسابي (3.598) على الفقرة رقم (12)، ويتضح من النتائج أن إجابات عينة الدراسة جاءت بمستوى مرتفع على (9) فقرات، تراوحت أوساطها الحسابية بين (3.687 – 3.798) والتي كان من أكثرها أهمية الفقرات التي تنص على: يساعد مسرح الجريمة في التوصل إلى الحقيقة الكاملة وخدمة العدالة وحل الجرائم الغامضة ، يسهم مسرح الجريمة في توثيق وحفظ الأدلة الجنائية والآثار المستخدمة في إدانة أو تبرئة المتهمين أمام القضاء، يعمل مسرح الجريمة في زيادة قدرة المحققين وضابط الشرطة والادعاء العام على إستخلاص الأدلة الجنائية الخاصة بالجريمة، يسهم مسرح الجريمة في زيادة القدرة لدى الأطباء الشرعيين في تحديد الجاني أو الجناة المحتملون أو المشتبه بهم. أما باقي الفقرات فقد حققت مستوى متوسط وعددها (6) فقرات تراوحت أوساطها الحسابية بين (3.598 – 3.662) والتي كان من أهمها الفقرات التي تنص على: يسهم مسرح الجريمة في توفير الوقت والجهد والتكاليف الباهظة في كشف الأدلة الجنائية المساعده على القبض على مرتكبي الجريمة ، أرى أن إعادة تمثيل الحادثة الجرمية في مسرح الجريمة له قيمة كبيره في التحقيق والتحري عن عوامل ارتكاب الجريمة، تساعد المعاينة لمسرح الجريمة على إثبات الآثار المادية التي خلفها ارتكاب الجريمة واكتشاف الحقيقة، يسهم مسرح الجريمة في كسب الخبرة والكفاءة والقدرة لدى المتحرين في الكشف عن الجريمة وإدانة مرتكبها. كما يتضح من الجدول (11) بأن الإنحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة على فقرات هذا المحور جاءت بقيم قليلة، وتراوحت بين (0.72- 1.23) مما يشير إلى تقارب الإجابات وتجانسها على فقرات هذا المحور.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو فاعلية دور مسرح الجريمة في الكشف عن ملابسات حدوث الجريمة والتي تعزى لإختلاف خصائصهم النوعية والوظيفية.

وللإجابة عن هذا السؤال وللتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو فاعلية دور مسرح الجريمة في الكشف عن ملابسات حدوث الجريمة تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (ف) (One way ANOVA)، والجدولين (6) و (7) يوضحان هذه النتائج.

جدول (7):المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو فاعلية دور مسرح الجريمة في الكشف عن ملابسات حدوث الجريمة حسب خصائصهم النوعية والوظيفية

المتغير	الفئات	العدد	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
الجنس	ذكر	137	4.04	0.66
	أنثى	39	3.68	0.74
المؤهل العلمي	ثانوي فاقل	28	3.57	0.45
	دبلوم متوسط	52	3.62	0.56
	بكالوريوس	74	3.90	0.50
	دراسات عليا	22	4.14	0.68
الرتبة	ضابط	77	4.11	0.61
	ضابط صف	62	3.79	0.54
	فرد	37	3.64	0.62
عدد سنوات الخبرة	5 فأقل	31	3.53	0.59
	10-6	58	3.71	0.61
	15-11	62	3.90	0.73
	16 فأكثر	25	4.05	0.77

الجدول (7):نتائج تحليل التباين لاختبار الفروق بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو فاعلية دور مسرح الجريمة في الكشف عن ملابسات حدوث الجريمة والتي تعزى لإختلاف خصائصهم النوعية والوظيفية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الجنس	13.47	1	13.47	***7.09**	**0.00**
المؤهل العلمي	32.54	3	10.85	***5.71**	**0.00**
الرتبة	22.04	2	11.02	***5.80**	**0.00**
عدد سنوات الخبرة	28.14	3	9.38	***4.94**	**0.00**
الخطأ	301.45	159	1.90	-	-
المجموع المصحح	454.54				

***ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05 ≥α).**

يظهر من خلال الجدول (7) ما يلي:

1-وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو فاعلية دور مسرح الجريمة في الكشف عن ملابسات حدوث الجريمة بإختلاف متغير الجنس، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (7.09)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05)، ولصالح أفراد عينة الدراسة من الذكور الذين بلغ متوسط إجاباتهم (4.04) مقابل (3.68) للإناث، والجدول (8) يبين هذه النتائج.

الجدول (8):متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو فاعلية دور مسرح الجريمة في الكشف عن ملابسات حدوث الجريمة بإختلاف متغير الجنس

المتغير	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
الجنس	**ذكور**	137	4.04	0.66
	إناث	39	3.68	0.74

2_ وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو فاعلية دور مسرح الجريمة في الكشف عن ملابسات حدوث الجريمة " باختلاف متغير " المؤهل العلمي" حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (5.71)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شافييه Scheffe للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، والجدول (9) يبين تلك النتائج:

جدول (9): نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو فاعلية دور مسرح الجريمة في الكشف عن ملابسات حدوث الجريمة بإختلاف متغير " المؤهل العلمي "

المؤهل العلمي	الوسط الحسابي	ثانوي فاقل	دبلوم متوسط	بكالوريوس	دراسات عليا
ثانوي فاقل	3.57	-	-0.05	-0.33	-0.57*
دبلوم متوسط	3.62	-		-0.28	-0.52*
بكالوريوس	3.91	-			-0.24
دراسات عليا	4.14	-	-	-	

*** ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$).**

يتضح من الجدول (10) أن الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من المؤهل العلمي "دراسات عليا" و" بكالوريوس"، الذين كان المتوسط الحسابي لإجاباتهم (4.14) و (3.91) على الترتيب، وهي أعلى من متوسط إجابات عينة الدراسة من المستويات التعليمية الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية (0.57)، وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

جدول (11):نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو فاعلية دور مسرح الجريمة في الكشف عن ملابسات حدوث الجريمة بإختلاف متغير " الرتبة

الرتبة	الوسط الحسابي	ضابط	ضابط صف	فرد
ضابط	4.11	-	0.32	***0.47**
ضابط صف	3.79	-		0.15
فرد	3.64	-	-	

*** ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$).**

يتضح من الجدول (11) أن الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الضباط، الذين كان المتوسط الحسابي لإجاباتهم (4.11)، وهي أعلى من متوسط إجابات عينة الدراسة من الرتب الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية (0.47)، وهي قيمة ذات دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

4_ وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو فاعلية دور مسرح الجريمة في الكشف عن ملابسات حدوث الجريمة " باختلاف متغير " عدد سنوات الخبرة" حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (4.94)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)،

ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار شافييه Scheffe للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، والجدول (12) يبين تلك النتائج:

جدول (12):نتائج اختبار شافييه للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة نحو فاعلية دور مسرح الجريمة في الكشف عن ملابسات حدوث الجريمة بإختلاف متغير " عدد سنوات الخبرة "

الخبرة بالسنوات	الوسط الحسابي	5 فأقل	10-6	15-11	16 فأكثر
5 فأقل	3.53	-	-0.18	-0.37	***-0.52**
10-6	3.71	-		-0.19	-0.34
15-11	3.90	-			-0.15
16 فأكثر	4.05	-	-	-	

*** ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$).**

يتضح من الجدول (12) أن الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من فئتي الخبرة العملية (16 سنة فأكثر) و (11-15) سنة، الذين كان المتوسط الحسابي لإجاباتهم (4.05) و (3.90) على الترتيب، وهي أعلى من متوسط إجابات عينة الدراسة من فئات الخبرة الأخرى، وقد بلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.52 ،وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

مناقشة النتائج:

هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على مدى فاعلية دور مسرح الجريمة والطب الشرعي في الكشف عن ملابسات حدوث الجريمة، ومعرفة أهميتها في الكشف عن بعض أنماط الجرائم المجتمعية المرتكبة في المجتمع الأردني من خلال تحليل آراء عينة العاملين في البحث الجنائي في الأردن، وكذلك استهدفت الدراسة الكشف عن وسائل تفعيل دور مسرح الجريمة والطب الشرعي في الكشف عن ملابسات حدوث الجريمة.

ولتحقيق هذه الأهداف وللحصول على البيانات الأولية للدراسة، تم تطبيق أداة الدراسة على عينة مكونة (176) ضابط وضابط صف وفرد من العاملين في إدراة البحث الجنائي في الأردن، وقد روعي في اختيار العينة أن تكون ممثلة لمجتمع الدراسة المكون من العاملين في إدارة البحث الجنائي في الأردن ومن مختلف الرتب والوظائف، حيث تم اختيار العينة من (46) مبحوث من محافظة المفرق، و(104) من محافظة العاصمة، و (34) من محافظة الكرك.ومن خلال إجراء المعالجات الإحصائية الوصفية والتحليلية للبيانات الأولية للدراسة؛ فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

أولاً: أظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال الأول والمتعلق بمعرفة مدى فاعلية دور مسرح الجريمة في الكشف عن ملابسات حدوث الجريمة؟

ومن خلال الإجابة عن هذا السؤال فقد تأكد بأن مستوى فاعلية دور مسرح الجريمة في الكشف عن ملابسات حدوث الجريمة في المجتمع الاردني جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة من العاملين في البحث الجنائي (3.701) وقد إتضح من النتائج بأن فاعلية دور مسرح الجريمة في الكشف عن الجريمة تنقسم إلى مجموعتين الأولى ذات الفاعلية المرتفعة والتي تتمثل في إسهام مسرح الجريمة في التوصل إلى الحقائق الكاملة عن ملابسات الجريمة، وكذلك في توثيق وحفظ الأدلة الجنائية والآثار المستخدمة في إدانة أو تبرئة المتهمين أمام القضاء، وفي زيادة قدرة المحققين وضابط الشرطة والإدعاء العام على إستخلاص الأدلة الجنائية الخاصة بالجريمة، وفي زيادة القدرة لدى الأطباء الشرعيين في تحديد الجاني أو الجناة المحتملون أو المشتبه بهم، وفي توظيف المعلومات بشكل إيجابي يهدف إلى إيجاد الحلقات المفقودة في عمليات التحري عن المعلومات اللازمة لاكتشاف الجريمة، وفي زيادة القدرة لدى المتحري الجنائي واقتفاء الأثر ومطابقة الصفات الشخصية للمتهمين كبصمات الأصابع وعلامات العنف في الكشف عن الجريمة، وفي تحديد وسائل ارتكاب الجرائم وكشف الأدلة الجنائية الخاصة بها.

أما المجموعة الثانية ذات الفاعلية المتوسطة والتي تتمثل في إسهام مسرح الجريمة في توفير الوقت والجهد والتكاليف في كشف الأدلة الجنائية المساعده على القبض على مرتكبي الجريمة، والتحري عن عوامل ارتكاب الجريمة وأسباب ارتكابها، وفي إثبات الآثار المادية التي خلفها ارتكاب الجريمة، في كسب الخبرة والكفاءة والقدرة لدى المتحرين في الكشف عن الجريمة وإدانة مرتكبيها، وفي الكشف عن عدد الأشخاص المتورطين في ارتكاب الجريمة.

ومن خلال عرض النتائج السابقة يتضح أهمية مسرح الجريمة كونه من المصادر الرئيسة التي تنير للعاملين في المباحث الجنائية الطريق للكشف عن الجريمة وملابساتها، وبما يقدمه من حقائق ومعلومات وأدلة جنائية للكشف عن الجناة وعوامل ارتكابهم للجريمة، وكيفية ارتكاب الجريمة والأدوات المستخدمة فيها، ويساعد أيضاً في تحديد الأسلوب الإجرامي ووقت ارتكابه وغيرها من المعلومات التي من شأنها أن تفيد سير التحقيق في الكشف عن الجناة. وبمقارنة نتائج هذا السؤال مع الدراسات السابقة وذات الصلة يتضح أنها تتفق مع العديد من الدراسات السابقة، حيث إتفقت مع دراسة (العرود،2016) التي أظهرت أهمية التحريات الأمنية الحديثة في الإثبات الجنائي وخاصة في مجال مسرح الجريمة، وإتفقت النتائج مع دراسة (القرالة،2016) التي أظهرت أهمية مسرح الجريمة في الإسهام الكشف عن الجرائم وفي تحسس مصادر الخطر الإجرامي، والإسهام في تحديد النطاق المكاني للتحري، والتمكين من سرعة وضع الخطط الكفيلة بمواجهة الجرائم، والمساعدة في تحديد المعلومات الخاصة بمسرح الجريمة. وإتفقت نتائج الدراسة الحالية مع دراسة (عثمان، 2006) التي أظهرت أن فاعلية مسرح الجريمة في مكافحة الجرائم.

وتتفق هذه النتائج مع نظرية الإثبات الجنائي حيث تستند هذه النظرية على مبدأ إقامة الدليل على وقوع الجريمة وإسنادها للمتهم، كما تتفق هذه النتائج مع نظرية الخطورة الإجرامية ونظرية النشاطات الرتيبة حيث يعد مسرح الجريمة من الإجراءات الأمنية التي يمكن عملها لمنع أو تقليل وقوع الجريمة.

ثانياً: أظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني والمتعلق بمعرفة الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو فاعلية دور مسرح الجريمة في الكشف عن ملابسات حدوث الجريمة والتي تعزى لإختلاف خصائصهم النوعية والوظيفية حيث كشفت نتائج الدراسة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو فاعلية دور مسرح الجريمة في الكشف عن ملابسات حدوث الجريمة بإختلاف متغير الجنس ولصالح أفراد عينة الدراسة من الذكور، وبإختلاف متغير المؤهل العلمي ولصالح أفراد عينة الدراسة من المؤهل العلمي "دراسات عليا" و " بكالوريوس"، وبإختلاف متغير الرتبة لصالح أفراد عينة الدراسة من الضباط، وأخيرا بإختلاف متغير الخبرة العملية لصالح أفراد عينة الدراسة من فئتي الخبرة العملية (16 سنة فأكثر) و (11-15) سنة .

التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة توصي الدراسة بما يلي:

1) بذل مزيد من الجهود في مجال تفعيل دور مسرح الجريمة في الكشف عن الجرائم.
2) منح العاملين في مجال التحري في مسرح الجريمة الصلاحيات القانونية والإدارية التي من شأنها الإسراع في الكشف عن الجريمة.
3) تطوير مختبرات أجهزة البحث الجنائي وتزويدها بالأجهزة والمعدات الحديثة الخاصة بمسرح الجريمة والطب الشرعي.

المراجع والمصادر

أولاً: المراجع باللغة العربية:

إسماعيل، محمود (2013)، ترشيد أساليب البحث الجنائي، الأمن العام، القاهرة .

البداينة، ذياب موسى(2002) الجرائم الاقتصادية المستحدثة في عصر العوالمة، شرطة الشارقة- أعمال الجريمة الاقتصادية في عصر العولمة، مركز بحوث الشرطة.

الحربي، بدر(2012) دور الطب الشرعي في تكييف الواقعة الجنائية (دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية.

خليفة، حسن (2018)، أسرار مسرح الجريمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض .

رشيد، آمال(2018) دور الطب الشرعي و البصمة الوراثية على طلبة السنة الثانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المسيلة، الجزائر.

سيناريوهات الأردن (2018)، عمان، المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا .

الشاذلي، فتوح(2006) أساسيات علم الإجرام والعقاب، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان.

طالب، أحسن(2016) الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية، بيروت: دار الطليعة.

عطيات، كاظم (2017)، كيفية التعامل التقني والأمني مع أوعية الجريمة الرقمية في مسرح الجريمة لضمان حياد الدليل المستخلص، المجلة العربية الدولية للمعلوماتية، 3(5) ص 43- 54.

علي، هبة (2012)، مسرح الجريمة، مجلة الأمن العام، 57(12)، ص 146-160 .

فرج، مريم (2013)، الأحكام المتعلقة بمسرح الجريمة دراسة فقهية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة .

قنديل، أشرف(2017) النظرة العامة في البحث الجنائي وأثرها في عقيدة القاضي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.

محمد، شيماء (2015)، دور الطبيب الشرعي في التحقيق الجنائي، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، 14(4) 210- 257 .

الوريكات، عايد(2004) نظريات علم الجريمة، ط 1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- المراجع الأجنبية

Allen, R(2015), Socioeconomic Conditions, and Property Crime: Acomperhensive Test of the Professional Literature, American Journal of Econmics and Sociology, 55: 293-308.

Bonger,G(2012) The criminal products of capitalist System-Crimminology, Clyd, B, Vedder, Ahlotdren Book, Newyork.

Donis, F(2016) ,Youth Unemployment and Crimean France, Discussion, Paper, No, 5600, Centre of Economic Policy Reserearch, UK.

Papps ,K., Winkemann, J(2017), Unemployment and Crime: New Evidence For an Old Question, New Zealand, Economic Papers, 34: 53-72.

Schuller, B(2016) , Economic ouch criminalist Empires Undersigning, New Evidence For an Old Question, New Zealand, Economic Papers,